مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

مـدى الكرمل

برنامج دراسات إسرائيل

قراءات في نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 عام 2013 في إسرائيل

نتائج الانتخابات لدى المجتمع العربيّ

إعداد: إمطانس شحادة

مساعِدة بحث: إيناس خطيب

حزيران 2013

معطيات أوّليّة لنتائج الانتخابات لدى المجتمع العربيّ

ترمي هذه الورقة إلى عرض نتائج الانتخابات للكنيست الـ 19 التي جرت يوم 22.1.2013 لدى المواطنين العرب في إسرائيل. وإذا كانت عمليّة عرض النتائج تبدو بسيطة، فإنّ تحديد المعطيات والأرقام على نحوٍ دقيقٍ تواجهه صعوبات، وذلك بسبب طبيعة توزيع المواطنين العرب في إسرائيل على عدّة أنواع من البلدات. فهناك البلدات العربيّة الخالصة (أي إنّ كلّ سكّانها عرب)، وهناك ما يسمّى في إسرائيل البلدات العربيّة الدرزيّة (تلك التي 55% وأكثر من سكّانها من أبناء الطائفة العربيّة الدرزيّة)،[1] التي تختلف عن سائر البلدات العربيّة من حيث الوعي السياسيّ وأنماط العمل السياسيّ والتصويت البرلمانيّ. وهناك السكّان العرب في مدن الساحل (مثل عكّا وحيفا واللدّ والرملة)، وفي بعض المدن الإسرائيليّة التي أقيمت بعد إقامة الدولة كدولة يهوديّة، مثل مدينة كرمئيل ونتسيرت عيليت. وقد غلب على تلك كلّها تسميتها بالبلدات المختلطة، وبخصوصها ليس لدينا معطيات محدّدة عن مشاركة السكّان العرب في الانتخابات. وهناك قرية ترشيحا العربيّة التي ضُمّت إلى مدينة معلوت الإسرائيليّة، وتُعَدّ من حيث المعطيات كحيّ في تلك المدينة، وليس ثمّة معطيات منفصلة عنها. لذلك، وكي نأخذ هذه التقسيمات بالحسبان، سوف نستعرض في هذه الورقة أنماط المشاركة والتصويت وَفقًا لنوع البلدة.

أصحاب حقّ الاقتراع

أصدرت دائرة الإحصاء المركزيّة قُبَيْلَ انتخابات الكنيست الـ 19 للعام 2013 معطيات تفيد أنّ عدد أصحاب حقّ الاقتراع المقيمين في إسرائيل بلغ قرابة 5.1 مليون، منهم 81% يهود، وَ 15% عرب، وَ 4% بدون تعريف ديانة.[2] أي إنّ هناك قرابة 765 ألف صاحب حقّ اقتراع عربيّ مقيم في البلاد في فترة الانتخابات. أمّا تقسيم أصحاب حقّ الاقتراع العرب وَفقًا لمكان السكن، كما جاء في معطيات لجنة الانتخابات المركزيّة، فهو كالتالي: 618 ألف صاحب حقّ اقتراع في البلدات العربيّة، وَ 70 ألفًا في البلدات العربيّة الدرزيّة. اي مجموع 688 ألف صاحب حقّ اقتراع.

أمّا بالنسبة لأصحاب حقّ الاقتراع من السكّان العرب في مدن الساحل والمدن المختلطة، وقرية ترشيحا، كونها تابعة إداريًّا إلى مدينة معلوت-ترشيحا (يعيش فيها نحو 4,000 مواطن عربيّ)، فليس ثمّة أرقام رسميّة. لكن يمكننا أن نحتسب عدد أصحاب حقّ الاقتراع العرب في المدن الساحليّة والمدن المختلطة من الفارق بين مجموع أصحاب حقّ التصويت الذي أعلنته دائرة الإحصاء المركزيّة (765 ألفًا) ومجموع أصحاب حقّ التصويت في البلدات العربيّة والبلدات العربيّة-الدرزيّة (688 ألفًا)، فنستنتج أنّ أصحاب حقّ

1. البلدات المعرَّفة كبلدات عربيّة درزيّة هي: دالية الكرمل؛ عسفيا؛ البقيعة؛ المغار؛ يانوح-جت؛ بيت جنّ؛ جولس؛ يركا؛ حرفيش؛ كسرى-سميع؛ ساجور.
2. دائرة الإحصاء المركزيّة، بيان صحفيّ في 26.12.2012، « 5.1 مليون صاحب حقّ اقتراع مقيم في إسرائيل»: http://cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201224354

الاقتراع العرب في المدن الساحليّة والمختلطة يدنو من 80 ألف صاحب حقّ اقتراع. هذا الرقم منطقيّ جدًّا، لكونه يتناسب مع المعطيات عن نسبة السكّان العرب المقيمين في المدن المختلطة من مجموع السكّان العرب؛ إذ إنّه وَفقًا للمعطيات الرسميّة، تبلغ نسبة السكّان العرب في المدن المختلطة قرابة 10% من مجمل السكّان العرب في إسرائيل، ولذلك يمكن الاستنتاج أنّ نسبة أصحاب حقّ الاقتراع في تلك المناطق تشابه نسبتهم من مجمل السكّان العرب (10%) ويصل عددهم نتيجة ذلك إلى قرابة 76 ألف صاحب حقّ اقتراع.[3]

المشارَكة في الانتخابات

وَفق المعطيات في الجدول 1، نرى أنّ نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة لدى المجتمع العربيّ بلغت قرابة 57%. ونرى كذلك أنّه لم يكن ثمّة اختلاف بين البلدات العربيّة والبلدات العربيّة الدرزيّة، وأنّ نسبة المشاركة في المدن المختلطة ومدن الساحل كانت أعلى بقليل، إذ بلغت قرابة 60%. بذلك تكون نسبة المشاركة العامّة للناخبين العرب قد ارتفعت ارتفاعًا ضئيلاً (3%) مقارنة بالعام 2009 (حيث كانت 54%)، لكنّها ما زالت منخفضة مقارَنةً بمعدّلاتها لغاية العام 2003، وما زالت أدنى من معدّلات مشاركة المجتمع الإسرائيليّ، حيث ناهزت نسب التصويت العامّة 68% (الجدول 2).

يتناغم الارتفاع الطفيف في نسبة التصويت لدى المجتمع العربيّ مع الارتفاع العامّ في نسب التصويت في الانتخابات الأخيرة، الذي يعكس تزايدًا في اهتمام الشارع الإسرائيليّ والصحافة والإعلام في الانتخابات، وهو ما يرفع حدّة المنافسة في الحملة الانتخابيّة بصورة عامّة. ويمكن أن يُعزى هذا أيضًا إلى تعاطف قطاعات من الجمهور العربيّ مع الأحزاب العربيّة، والرغبة في الحؤول دون إخفاق حزب عربيّ في اجتياز نسبة الحسم؛ وكذلك بسبب حملة تشجيع المشاركة في الانتخابات التي قامت بها الأحزاب العربيّة وبعض وسائل الإعلام العربيّة.

الجدول 1: عدد أصحاب حقّ الاقتراع العرب والمشاركة في الانتخابات 2013
(احتُسِبَ وفقًا لمعطيات لجنة الانتخابات المركزيّة)

	أصحاب حقّ الاقتراع	عدد المصوّتين	نسبة المشاركة
البلدات العربيّة	618,187	350,170	57%
البلدات العربيّة الدرزيّة	70,298	39,792	56.6%
المدن المختلطة*	76,000	45,000	60%
المجموع	759,000	434,962	57.3%

* وهي: حيفا؛ عكّا؛ اللدّ؛ الرملة؛ كرمئيل؛ نتسيرت عيليت؛ معلوت-ترشيحا. احتساب المعطيات جرى وَفقًا لتقدير عدد المصوّتين ونسبة المشاركة، من عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب العربيّة في تلك البلدات، والتي بلغت قرابة 34 ألف صوت.

3. بما أنّ نسبة وعدد السكّان العرب في المدن المختلطة والساحليّة من مجمل السكّان العرب قليلة، فإنّ عدمَ وجود الدقّة التامّة، والاختلافَ البسيط في الأرقام، لن يؤثّرا إحصائيًّا تأثيرًا كبيرًا على دقّة المعطيات النهائيّة.

الجدول 2: نسبة التصويت القُطريّة، ونسبة تصويت العرب في انتخابات الكنيست الأولى حتّى الثالثة ومنذ العام 1996

العام	نسبة التصويت العامّة	نسبة تصويت العرب
1949	86.9	69.3
1951	75.1	85.5
1955	82.8	91.0
1996	77.0	79.3
1999	78.7	75.0
2003	67.8	62.0
2006	63.5	56.3
2009	64.7	53.6
2013	* 66.6	**57.3**

المصدر: حتّى العام 2009 روحانا، شحادة وصبّاغ خوري (2010)؛ وَ 2013 لجنة الانتخابات المركزيّة.[4]

* يجب الأخذ في الحسبان أنّ نسبة التصويت في الشارع اليهوديّ كانت أعلى، إذ بلغت قرابة 68%.

توزيع الأصوات بين الأحزاب العربيّة

حصلت الأحزاب العربيّة في الانتخابات الأخيرة على قرابة 77% من مجمل الأصوات العربيّة الصالحة، مقابل 82% في العام 2009. وقد بلغت حصّة الأحزاب العربيّة في البلدات العربيّة 84% (مقارنة بـِ 87% في العام 2009)، وفي البلدات العربيّة-الدرزيّة إلى 18% (مقارنة بـِ 17% في انتخابات 2009). ووصلت في البلدات المختلطة والمدن الساحليّة إلى قرابة 80% (وَفقًا لحسابات «مدى الكرمل»). رغم هذا، استطاعت الأحزاب العربيّة المحافظة على عدد مقاعدها في الدورة الحاليّة كما في الدورة السابقة: 11 مقعدًا.

أمّا من حيث تقسيم المقاعد بين الأحزاب العربيّة، فلم تحمل انتخابات العام 2013 أيّ تغيير، مقارَنةً بانتخابات العام 2009، فقد حصل كلّ من الجبهة الديمقراطيّة والقائمة العربيّة الموحدة على أربعة مقاعد، والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ على ثلاثة مقاعد. وتوضّح المعطيات وجود اختلاف في توزيع الأصوات بين الأحزاب العربيّة ونسبة الأصوات التي حصل عليها كلّ حزب حسب نوع البلدة (الجدول 3)، خاصّة بين البلدات العربيّة والعربيّة الدرزيّة ومدن الساحل والمختلطة. ويعرض الجدول 4 نسبة مجمل الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب العربيّة بين الناخبين العرب، ويلخّص الجدول 5 مجموع الأصوات التي حصل عليه كلّ حزب وَفقًا لنتائج لجنة الانتخابات المركزيّة.

4. نديم، روحانا؛ امطانس شحادة، وأريج صبّاخ خوري، 2010. «الانتخابات الإسرائيليّة ٢٠٠٩: تحوّلات في الاتّجاهات السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل»، **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، عدد 82. احتساب نسبة تصويت المواطنين الفلسطينيّين في العام 2013 من نتائج الانتخابات حسب البلدات، التي نشرتها لجنة الانتخابات. نُفّذ الاحتساب كمجموع المقترعين الفعليّين من مجموع أصحاب حقّ الاقتراع: http://www.knesset.gov.il/elections18/heb/results/main_results.aspx

الجدول 3: توزيع الأصوات الصالحة بين الأحزاب العربيّة في العام 2013

2013	البلدات العربيّة	% من مجموع الأصوات في البلدات العربيّة	البلدات العربيّة الدرزيّة	% من مجموع الأصوات في البلدات الدرزيّة	المدن المختلطة	% من مجموع أصوات السكّان العرب في البلدات المختلطة
القائمة العربيّة الموحّدة	122,235	35.3	900	2	10,822	24
الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة	84,918	24.5	4,863	12	*13,000	30
التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ	82,634	23.9	1,577	4	10,286	23
المجموع	289,787	83.7	7,340	18	34,108	77

هناك أصوات إضافيّة حصلت عليها الأحزاب ممّا يسمَّى الظروف المزدوجة (المرضى في المستشفيات، والسجناء)، وكذلك هناك أصوات في بلدات يهوديّة لم تدخل في حساباتنا. لذا، فإنّ المجموع الكلّيّ للأصوات الواردة لدى لجنة الانتخابات المركزيّة وَفقًا للحزب (الجدول 3) أكبر من المجموع في الجدول 4.

* مجموع عدد أصوات الجبهة في المدن المختلطة بلغ قرابة 18,000، لكنّنا احتسبنا أنّها حصلت على قرابة 5,000 صوت من السكّان اليهود، لذلك فإنّ ما حصلت عليه من العرب هو 13 ألف صوت –على وجه التقريب.

يوضّح الجدول 3 وجود فروق بين النتائج التي كانت من نصيب الأحزاب العربيّة وَفقًا لطبيعة البلدة. ونجد أنّ القائمة العربيّة الموحدة حصلت على تمثيل كبير في البلدات العربيّة، أكثر من ثلث عدد الأصوات، مقابل تراجع في المدن المختلطة، وغياب كبير في البلدات العربيّة الدرزيّة، على الرغم من أنّه في عدد من تلك البلدات يقطن سكّان من طوائف عربيّة أخرى أيضًا. أمّا تقسيم أصوات الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، فقد جاء على نحوٍ معاكس؛ إذ حصلت الجبهة على أعلى نسبة في المدن المختلطة وعلى نسبة أقلّ في البلدات العربيّة، وحصلت على أعلى تمثيل بين الأحزاب العربيّة في البلدات العربيّة الدرزيّة. أمّا التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، فلم يكن ثمّة فروق جِدّيّة بين نسبته في البلدات العربيّة والمدن المختلطة، بينما حصل على حصّة صغيرة في البلدات العربيّة الدرزيّة. هذه المعطيات تشير إلى وجود فروق جِدّيّة في أنماط التصويت لدى المجتمع العربيّ وَفقًا لمكان السكن. توضيح وتفسير هذه الفروق يحتاجان إلى أبحاث معمّقة ومختلفة (من حيث المنهجيّة) عن العرض الذي يَرد في هذه الورقة.

تقسيم الأصوات بين الأحزاب العربيّة في الانتخابات الأخيرة يشير إلى بوادر تحوّل إضافيّ يتعلّق بقوّة الأحزاب العربيّة داخل المجتمع العربيّ. الجدول 4 يوضّح أنّ هناك تصاعدًا مستمرًّا في حصّة القائمة العربيّة الموحّدة من الاصوات منذ العام 2003، وتراجعًا ما في حصّة الجبهة، وارتفاعًا ضئيلاً في حصّة التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ.

الجدول 4: عدد وتوزيع نسب التصويت بين الأحزاب العربيّة منذ العام 1999 [5]

السنة	الجبهة الديمقراطيّة		القائمة العربيّة الموحّدة		التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ	
	عدد الأصوات	النسبة	عدد الأصوات	النسبة	عدد الأصوات	النسبة
1999	87,022	21.3	114,810	30.6	66,103	16.8
2003	93,819	26.0	65,551	18.0	71,299	20.0
2006	86,092	24.3	94,786	27.4	72,066	20.2
2009	112,130	29.6	113,954	30.3	83,739	22.2
2013	113,439	24.0	138,450	31.0	97,030	22.0

المصدر: روحانا وآخرون 2010؛ نتائج 2013 احتسبت من معطيات لجنة الانتخابات المركزيّة.

وَفقًا للمعطيات، ارتفع عدد أصوات القائمة العربيّة الموحّدة قرابة 25 ألف صوت من انتخابات 2009 حتّى انتخابات 2013، وكذلك ارتفعت حصّة القائمة من 30% إلى 32%. معنى ذلك أنّه كان ثمّة ارتفاع نسبيّ وارتفاع مطلق من مجمل الأصوات العربيّة. كذلك نجد ارتفاعًا كبيرًا في عدد أصوات التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ بين انتخابات العام 2009 وانتخابات العام 2013، دون أن ينعكس على نحوٍ جِدّيّ في نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب مقارنة بانتخابات العام 2009 (بسبب الزيادة العامّة في عدد المصوّتين العرب، أي الزيادة الطبيعيّة). قد يشير هذا الارتفاع واستقرار حصّة التجمّع إلى نضوج هذا التيّار وتحوُّلِه إلى حالة ثابتة في المجتمع العربيّ. في المقابل، كان هناك انخفاض، ولأوّل مرة منذ العام 2006، في حصّة الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة من مجمل أصوات المجتمع العربيّ. فقد حصلت الجبهة على 24.0% من أصوات الناخبين العرب مقابل 29.6% في العام 2009 وَ 24.3% في العام 2006.

هذه التحوّلات لم تكن الوحيدة في الانتخابات الأخيرة، فقد كان هناك تحوّل آخر في جانب تقسيم الأصوات بين الأحزاب العربيّة والأحزاب الصهيونيّة، يشير إلى توقّف التراجع في معدّلات التصويت للأحزاب الصهيونيّة، الذي شهدناه منذ العام 2003.

توزيع الأصوات بين الأحزاب العربيّة والصهيونيّة

شهدت الانتخابات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة المصوّتين العرب للأحزاب الصهيونيّة مقارنة بانتخابات 2009. فقد بلغت نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة في انتخابات العام 2013 نحو 23% من مُجْمل الأصوات العربيّة، مقابل قرابة 18% في انتخابات العام 2009. ويعود مصدر هذا الارتفاع إلى:

1. ارتفاع في نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة في البلدات العربيّة، من 12% في العام 2009 إلى 16% في الانتخابات الحاليّة.

5. هذه النسب تشمل البلدات العربيّة والدرزيّة فقط.

2. ارتفاع في نسبة التصويت في البلدات العربيّة الدرزيّة من 52% إلى 57%. وبما أنّ نسبة التصويت في هذه البلدات للأحزاب الصهيونيّة مرتفعة ارتفاعًا ملحوظًا، إذ وصلت إلى قرابة 82% في العام 2009 وَ 2013، فإنّ ذلك ينعكس في ارتفاع نسبة التصويت العربيّة للأحزاب الصهيونيّة.

على الجملة نجد أنّ نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة ارتفعت في العام 2013 ارتفاعًا لا بأس به بلغ 5% في النسبة العامّة للأصوات، تشكّل ارتفاعًا مقداره 25% مقارنة بالعام 2009. إلاّ أنّ هذه النسبة ما زالت منخفضة مقارنة بمعدّلات التصويت للأحزاب الصهيونيّة لغاية انتخابات العام 2003 (الجدول 5). ومن الصعب تفسير هذا الارتفاع ضمن هذه الورقة القصيرة، كونه يتطلّب فحصًا معمّقًا وشاملاً لمصادره وأسبابه. لكن في الإمكان ملاحظة أنّه في الانتخابات الأخيرة قام عدد من الأحزاب الصهيونيّة بوضع مجهود خاصّ لكسب أصوات في البلدات العربيّة. من هذه الأحزاب -على سبيل المثال لا الحصر- حزب "شاس" (إثر عودة زعيمه السابق أرييه درعي صاحب العلاقات الجيّدة مع عدد من رؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة من فترة تولّيه وزارة الداخليّة)، وحزب "ميرتس" الذي وضع مرشّحًا عربيًّا في المكان الخامس (المضمون نسبيًّا)، وكذلك بذل أعضاء عرب في حزب "كديما" جهدًا خاصًّا في بعض البلدات العربيّة؛ إذ إنّ الحزب كان مهدّدًا بعدم اجتياز نسبة الحسم.

الجدول 5: توزيع التصويت بين الأحزاب العربيّة والأحزاب الصهيونيّة

منذ انتخابات العام 1992

	نسبة التصويت لأحزاب عربيّة	نسبة التصويت لأحزاب غير عربيّة
1992	47.7	52.3
1996	67.3	32.7
1999	70.6	29.4
2003	70.6	29.4
2006	72.0	28.0
2009	82.1	17.9
2013	77.0	23.0

المصدر: لغاية 2006 روحانا وآخرون 2010؛ 2009 وَ 2013 احتُسِبت النتائج استنادًا إلى معطيات لجنة الانتخابات المركزيّة.

في الجداول التالية، سوف نقارن نتائج التصويت بين العام 2009 والعام 2013 في بعض البلدات العربيّة، بحيث نعرض في الجدول 6 حصّة الأحزاب العربيّة في عدد من البلدات العربيّة التي حصلت فيها في العام 2009 على نسبة أعلى من 90% لنرى ما إذا كان قد حصل تحوّل في العام 2013، وفي الجدول 7 قائمة بالبلدات العربيّة التي حصلت فيها الأحزاب الصهيونيّة على نسبة تتجاوز الـ 55% في العام 2009.

الجدول 6: نتائج التصويت في بعض المدن والقرى العربيّة التي فازت فيها الأحزاب العربيّة بأكثر من 90% في انتخابات عام 2009 مقارنة مع انتخابات 2013

البلد	أحزاب عربيّة 2009	أحزاب عربيّة 2013
الناصرة	94.6	92
كفر ياسيف	94.6	89
كفر كنّا	94.5	82
عين ماهل	94.9	92
اللقيّة	95.7	97
الطيرة	95.8	90
دبّورية	95.9	83
طمرة	95.9	92
عرعرة- النقب	95.9	97
قلنسوة	97.2	92
الطيّبة	97.4	94
سخنين	97.4	95
أمّ الفحم	98	96
صندلة	98.5	93
كوكب أبو الهيجا	98.9	98
كابول	98.9	90
رمّانة	99	98

المصدر: احتسب المؤلّفان المعطيات استنادًا إلى معطيات لجنة الانتخابات المركزيّة.

وفقًا لمعطيات الجدول 6، نرى على نحوٍ واضحٍ انخفاضًا متفاوتًا في حصّة الأحزاب العربيّة في معظم البلدات العربيّة التي حصلت فيها الأحزاب العربيّة في العام 2009 على نسبة أعلى من 90%، ما عدا البلدات العربيّة في النقب (كالبلدتين: اللقيّة وعرعرة- النقب). في المقابل، نرى في الجدول 7 ارتفاعًا كبيرًا في حصّة الأحزاب الصهيونيّة في معظم البلدات العربيّة التي حصلت فيها في العام 2009 على نسبة أعلى من 55%، ما عدا البلدتين يركا والبقيعة، وهو ما يمكن تفسيره بأسباب محلّيّة -كوجود مرشّح من بلدة يركا في المكان السابع في قائمة الجبهة.

الجدول 7: مقارنة بيت نتائج التصويت في العام 2013 مقابل العام 2009 في بلدات عربيّة حصلت فيها الأحزاب الصهيونيّة على أكثر من 55% في العام 2009

البلدة	أحزاب صهيونيّة 2009	أحزاب صهيونيّة 2013
البقيعة	65.7	57
عرب العرامشة	67.6	67
كسرى- سميع	67.5	97
بيت جنّ	75.8	90
يركا	81.0	57
مدينة الكرمل	81.8	94
عين الأسد	86.7	84
جولس	89.5	96
يانوح-جتّ	91.8	96
حرفيش	91.4	96
ساجور	92.9	96

المصدر: معطيات لجنة الانتخابات المركزيّة.

تلخيصًا لما ذُكِر، يمكن القول إنّ نتائج الانتخابات حملت بعض التغييرات (مقارَنة بنتائج انتخابات العام 2009)، أهمّها اثنان: الأوّل أنّه على العكس من التوقّعات التي كانت قُبَيْل الانتخابات نرى أنّ نسبة المشاركة لدى المجتمع العربيّ سجّلت ارتفاعًا طفيفًا يشكّل تغيّرًا في مسار الانخفاض الذي بدأ في العام 2003؛ والثاني حصول ارتفاع -وإن على نحوٍ ليس بكبير- في نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة.

نبذة تاريخية عن الأحزاب العربيّة والعربيّة-اليهوديّة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في إسرائيل

1. الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ والجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة

بدأ النشاط والعمل التنظيميّ الشيوعيّ في فلسطين قبل فترة طويلة من قيام إسرائيل. فقد باشر «حزب العمّال الاشتراكيّ»، الذي كان بمثابة المظهر التنظيميّ الأوّل للشيوعيّين في البلاد، باشر نشاطه منذ العام 1919، وفي العام 1923 ظهر التنظيم ذاته تحت الاسم «الحزب الشيوعيّ الفلسطينيّ» الذي انضمّ إلى «الكومنتيرن» (الأمميّة الثانية)، وشرع منذ ذلك الوقت في قبول أعضاء عرب في صفوفه إضافة إلى اليهود الذين بادروا إلى تأسيسه، بَيْدَ أنّ الحزب ظلّ يتكوّن من أغلبيّة يهوديّة.[6] وبسبب تدخّل الحزب الشيوعيّ السوفييتيّ، الذي سعى إلى تعزيز الطابع العربيّ للحزب الشيوعيّ الفلسطينيّ، وحلّ الكومنتيرن في أوائل الأربعينيّات، حصل انشقاق في صفوف الحزب، حيث انسحب منه أغلب أعضائه الفلسطينيّين ليؤسّسوا منظّمة شيوعيّة وطنيّة مستقلّة تحت الاسم «عصبة التحرّر الوطنيّ»، في حين واصلت المجموعة اليهوديّة نشاطها في إطار «الحزب الشيوعيّ الفلسطينيّ».[7] غير أنّ هذين الفصيلين الشيوعيّين، اليهوديّ والعربيّ، عادا واتّحدا مجدَّدًا بعد قيام إسرائيل. فبعد مؤتمر مشترك عُقِد في تشرين الأوّل عام 1948، أعلن الطرفان عن إقامة الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ («ماكي»).[8]
في أواسط الستّينيّات، واجه الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ (ماكي) أزمة عميقة، حينما انشقّ إلى مجموعتين، شملت الأولى غالبيّةَ الأعضاء اليهود في الحزب ونفرًا قليلاً من الأعضاء العرب، وقد احتفظت باسم «الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ»، والثانية بزعامة مئير فلنر وتوفيق طوبي، واتّخذت لنفسها تسمية جديدة هي «القائمة الشيوعيّة الجديدة» («راكاح»)، وقد ضمّت غالبيّةَ الأعضاء الفلسطينيّين ونفرًا قليلاً من الأعضاء اليهود. وفي أعقاب انتخابات الكنيست السابعة (1969)، اختفت قائمة «ماكي» من الخريطة السياسيّة إثر عدم تخطّيها نسبة الحسم، لتبقى قائمة «راكاح» في الحلبتين البرلمانيّة والجماهيريّة ممثِّلاً وحيدًا للتيّار الشيوعيّ في البلاد.[9]
في أعقاب اختفاء «ماكي» كحزب منافس لـِ «راكاح»، أخذ (الحزب) الأخير يستحوذ على نسب متزايدة

6. ريخس، إيلي. 1993. **الأقلّـيّة العربيّة في إسرائيل: بين الشيوعيّة والقوميّة العربيّة**. ص.25-26. تل أبيب: جامعة تل أبيب (بالعبريّة)
7. المصدر السابق.
8. للتوسّع انظروا: كبها، مصطفى. 2013. «الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ التطوّر التاريخيّ». في: روحانا، نديم وأريج صبّاغ-خوري (محرّران)، **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**. (قيد النشر)
9. للتوسّع انظروا: أديب، أودي. 2013. «الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ على مفترقات طرق، 1948-2012». في: روحانا، نديم وأريج صبّاغ-خوري (محرّران)، **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**. (قيد النشر)

من التأييد الجماهيريّ بين الفلسطينيّين في إسرائيل، وبالأخصّ إثر تأسيس «الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة» في العام 1975، وخوضهما الانتخابات في قائمة مشتركة (الحزب الشيوعيّ والجبهة) في العام 1977 تحت اسم «الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة».

الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة

أُسِّست الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة عام 1974 في مدينة الناصرة، وشكّلت تحالفًا محلّيًّا بين كوادر الحزب الشيوعيّ وفئات اجتماعيّة سياسيّة اقتصاديّة تجاريّة (الطبقى الوسطى) في الناصرة، منها (بالإضافة إلى الحزب الشيوعيّ): رابطة الجامعيّين ومعلّمي المدارس الثانوية؛ لجنة التجّار والحِرَفيّين وأصحاب المصالح الخاصّة؛ لجنة الطلاّب الجامعيين أبناء الناصرة. وشاركت جبهة الناصرة الديمقراطيّة في الانتخابات البلديّة في مدينة الناصرة لأول مرّة عام 1975، وحصلت على أغلبيّة المقاعد، وتولّى توفيق زياد رئاسة البلديّة.

بعد نجاح تحالف الجبهة في الناصرة، تبنّى الحزب الشيوعيّ نموذج هذا التحالف على المستوى القطريّ. وفي المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعيّ عام 1976، طُرحت «فكرة إقامة جبهة واسعة ضدّ الحرب والعدوان ومن أجل السلام والديمقراطيّة، ورأى الحزب أنّ هذه الفكرة قد نضجت في ظلّ الظروف الجديدة التي نشأت عالميًّا ومنطقيًّا ومحلّيًّا».[10]

منذ انتخابات الكنيست الـ 9 عام 1977، يخوض الحزب الشيوعيّ والجبهة انتخابات الكنيست في قائمة مشتركة باسم «الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة». في تلك الانتخابات، حصلت الجبهة على أكثر من نصف العدد الكلّيّ للأصوات الصالحة بين الناخبين الفلسطينيّين (51%)، وكانت هذه المرّة الوحيدة التي حصلت فيها الجبهة على خمسة مقاعد في الكنيست (تشارلي-شالوم بيطون؛ مئير فلنر؛ توفيق زياد؛ توفيق طوبي؛ ابراهيم لبنبراوم ومن ثَمّ دخل بدلاً منه حنّا مويس). في الانتخابات للكنيست الـ 10 عام 1981، حصلت الجبهة على 37% من أصوات الناخبين الفلسطينيّين تُرجِمت إلى أربعة مقاعد (تشارلي-شلوم بيطون؛ مئير فلنر؛ توفيق زيّاد؛ توفيق طوبي). وفي انتخابات الكنيست الـ11 عام 1984، حصلت على أربعة مقاعد (تشارلي-شلوم بيطون؛ مئير فلنر؛ توفيق زياد؛ توفيق طوبي)، وفي انتخابات الكنيست الـ 12 عام 1988، حصلت كذلك على أربعة مقاعد (تشارلي-شلوم بيطون؛ مئير فلنر؛ توفيق زيّاد؛ توفيق طوبي). لكن بعض منهم استقالوا خلال الدورة ودخل مكانهم أعضاء جدد: تمار غوجانسكي؛ هاشم محاميد؛ محمّد نفّاع). وفي انتخابات الكنيست الـ 13 عام 1992، حصلت على ثلاثة مقاعد (تمار غوجانسكي؛ توفيق زيّاد؛ هاشم محاميد. وبعد وفاة النائب

10. توفيق نعامنة، "ذكريات ختيار لم تمت أجياله (الحلقة 46): المؤتمر الـ 18 للحزب الشيوعيّ وإقامة الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة». موقع الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، 25.4.2009: http://www.aljabha.org/index.asp?i=41599.

توفيق زيّاد عام 1995 دخل مكانه صالح سليم). في انتخابات الكنيست الـ 14 عام 1996، حصل الائتلاف بين حزب الجبهة وحزب «التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ» على خمسة مقاعد (هاشم محاميد؛ صالح سليم؛ تمار غوجانسكي؛ أحمد سعد. وعن التجمّع عزمي بشارة)، وقد فُضّ هذا الائتلاف بعد الانتخابات مباشرة. وفي انتخابات الكنيست الـ 15 عام 1999، حصل الحزب على ثلاثة مقاعد (محمّد بركة؛ تمار غوجانسكي؛ عصام مخّول). وفي انتخابات الـ 16 عام 2003، أقامت الجبهة ائتلافًا مع عضو الكنيست أحمد الطيبي «الحركة العربيّة للتغيير»، وحصلت القائمة المشتركة على ثلاثة مقاعد في الكنيست (محمّد بركة؛ عصام مخّول؛ أحمد الطيبي) وكانت هذه المرّة الأولى التي لا يتمثّل بين أعضاء الجبهة في الكنيست عضو يهوديّ، الأمر الذي أثار خلافات ودعوات لإعادة النظر في مسألة التحالفات وجدواها الداخليّة (ما بين الحزب الشيوعيّ والجبهة) والخارجيّة مع الحركة العربيّة للتغيير (أحمد الطيبي). في انتخابات الكنيست الـ 17 عام 2006، حصلت الجبهة على ثلاثة مقاعد (محمّد بركة؛ حنّا سويد؛ دوف حنين). وفي انتخابات الكنيست الـ 18 عام 2009، حصلت الجبهة على أربعة مقاعد (محمّد بركة؛ حنّا سويد؛ دوف حنين؛ عفو إغباريّة). وفي انتخابات الكنيست الـ 19 عام 2013، حافظت الجبهة على مقاعدها الأربعة (محمّد بركة؛ حنّا سويد؛ دوف حنين؛ عفو إغباريّة).

2. التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ

جاء تأسيس التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، في العام 1995، محاولة للمّ شمل العديد من الناشطين في الحركات السياسيّة والتنظيمات الطلاّبيّة في إطار واحد. وجاء العديد من هؤلاء الناشطين من حركة «ميثاق المساواة»، وحركة «أبناء البلد»، وبعضهم كانوا ناشطين سابقين في «القائمة التقدّميّة للسلام والمساواة» (وكانت القائمة التقدّميّة قد فشلت في اجتياز نسبة الحسم في انتخابات العام 1992)، والتنظيم الطلاّبيّ في جامعة تل أبيب «جفرا»، وناشطين سابقين في الحزب الشيوعيّ، ومستقلّين، وناشطين في حركات محلّيّة (نحو: «النهضة» (الطيّبة)، وَ «أبناء الطيرة» (الطيرة)). أُطلِقَ على الحركة الجديدة، في البداية، اسم «حركة الثلاثين من آذار»، ونطقت باسمها نشرة «المنار». وكانت «ميثاق المساواة» أبرز الحركات التي شكّلت التجمّع، إذ قام ناشطون ومثقّفون، بعد اجتماعات وأيّام دراسيّة دامت قرابة العام، بتأسيس حركة يهوديّة-عربيّة أَسْمَوْها «ميثاق المساواة»، عقدت مؤتمرها التأسيسيّ في مدينة حيفا في 11.4.1992.

يُعرِّف التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ نفسه بأنّه: «حزب قوميّ عربيّ وطنيّ فلسطينيّ ديمقراطيّ في فكره وأهدافه السياسيّة، ويناضل من أجل العدالة الاجتماعيّة. يقوم التجمّع على الربط بين الهُويّة القوميّة ومبادئ الديمقراطيّة في ظروف الجماهير العربيّة في إسرائيل والمجتمع الإسرائيليّ بشكل عامّ،

وذلك عبر التشديد على تنظيم المواطنين العرب كأقلّـيّة قوميّة ذات حقوق جماعيّة وتطبيق فكرة المواطَنة المتساوية في مواجهة الفكرة الصهيونيّة والنظام السياسيّ- الاجتماعيّ الذي يقوم عليها».[11] خاض التجمّع الانتخابات لأول مرّة متحالفًا مع الجبهة عام 1996، وحاز على المقعد الرابع، ثمّ تحالف في العام 1999 مع الحركة العربيّة للتغيير (أحمد الطيبي) وحصل على مقعدين في الكنيست (عزمي بشارة وأحمد الطيبي). وفي العام 2003، خاض الحزب الانتخابات البرلمانيّة وحده وحاز على مقعدين (عزمي بشارة وجمال زحالقة). في العام 2006، حصل التجمّع على ثلاثة مقاعد (عزمي بشارة؛ جمال زحالقة؛ واصل طه). في العام 2007، قدّم عزمي بشارة استقالته من الكنيست بعد أن وَجّهت إليه الدولة اتّهامات أمنيّة بمظهرها، سياسيّة بجوهرها، اضطُرّ على ضوئها إلى مغادرة البلاد. نتيجة لاستقالته، دخل سعيد نفّاع كعضو برلمان ثالث عن حزب التجمّع. في انتخابات العام 2009، حصل التجمّع ثانيةً على ثلاثة مقاعد (جمال زحالقة؛ سعيد نفّاع؛ حنين زعبي)، في هذه الانتخابات، استطاع التجمّع لأوّل مرّة أن يقوم بإدخال أوّل امرأة عربيّة لتكون نائبة في البرلمان عن حزب عربيّ. في انتخابات العام 2013، حصل التجمّع على ثلاثة مقاعد (جمال زحالقة؛ حنين زعبي؛ باسل غطّاس).[12]

3. القائمة العربيّة الموحّدة: الحزب الديمقراطيّ العربيّ والحركة الإسلاميّة الجناح الجنوبيّ، الحركة العربيّة للتغيير.

الحزب الديمقراطيّ العربيّ

تأسّس الحزب الديمقراطيّ العربيّ في العام 1988، على أثر انسحاب مؤسّس الحزب عضو الكنيست عبد الوهّاب دراوشة من حزب العمل في كانون الثاني عام 1988 على خلفيّة أحداث الانتفاضة الأولى التي بدأت في كانون الأوّل عام 1987. أسّس دراوشة مع عدد من رؤساء السلطات المحلّيّة والأكاديميّين وغيرهم في حزيران عام 1988 «الحزب الديمقراطيّ العربيّ»، وأعلن نيّته المشاركة في انتخابات الكنيست الـ 12 عام 1988. في تلك الانتخابات، فاز الحزب بمقعد واحد في الكنيست، احتلّه رئيس قائمة الحزب عبد الوهّاب دراوشة. وفي انتخابات الكنيست الـ 13 عام 1992، ضاعف الحزب الديمقراطيّ العربيّ عدد مقاعده في الكنيست ليحتلّ مقعدين، وتمثّل بعضوي الكنيست عبد الوهّاب دراوشة وطلب الصانع، وبقي الأوّل في الكنيست حتّى عام 1996 بينما الثاني حتّى عام 2013.

في العام 1996، نجح الحزب في إقامة «وحدة مصغّرة» مع مجموعة من المستقلّين، ومع الشقّ الجنوبيّ من الحركة الإسلاميّة، جناح الشيخ عبد الله نمر درويش وعبد المالك دهامشة، وشارك هذا

11. التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، **مبادئ وأهداف الحزب، المؤتمر الثالث**، 18.11.1999. الناصرة.
12. للتوسّع انظروا: سلطاني، نمر. 2013. «التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ». في: روحانا، نديم وأريج صبّاغ-خوري (محرّران) **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**. (قيد النشر)

التحالف في الانتخابات تحت اسم الحزب الديمقراطيّ العربيّ ، وحاز الائتلاف في انتخابات الكنيست الـ 14 في العام 1996 على أربعة مقاعد (طلب الصانع؛ عبد المالك دهامشة؛ عبد الوهّاب دراوشة؛ توفيق خطيب). وفي العام 1999، وسّع الحزب الديمقراطيّ التحالف مع الحركة الإسلاميّة، إذ ضمّ إليه «جبهة الوحدة الوطنيّة»» بقيادة عضو الكنيست هاشم محاميد، الذي كان قد انشقّ عن الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة. وخاض التحالف الجديد الانتخابات باسم «القائمة العربيّة الموحّدة». حصلت القائمة المشتركة على خمسة مقاعد (طلب الصانع؛ محمّد كنعان؛ عبد المالك دهامشة؛ توفيق خطيب؛ هاشم محاميد). وفي انتخابات الكنيست الـ 16 عام 2003، لم يحظَ التحالف إلاّ بمقعدين في الكنيست (عبد المالك دهامشة عن الحركة الإسلاميّة، وطلب الصانع عن الحزب العربيّ)، وذلك بعد أن انشقّ عنه بعض الأعضاء الذين حاولوا خوض الانتخابات بصورة مستقلّة. ومن ثَمّ في العام 2006، وبعد توسيع القائمة وضمّ الحركة العربيّة للتغيير، حصلت القائمة على أربعة مقاعد (إبراهيم صرصور ومسعود غنايم عن القائمة العربيّة؛ طلب الصانع عن الحزب العربيّ؛ أحمد الطيبي عن الحركة العربيّة للتغيير). استطاعت القائمة الحفاظ على عدد المقاعد نفسه (أربعة) ومع النواب أنفسهم في انتخابات الكنيست الـ 18 عام 2009. في الانتخابات الأخيرة (الكنيست الـ 19 عام 2013)، حصلت القائمة على عدد المقاعد نفسه (عن القائمة العربيّة: إبراهيم صرصور؛ طلب أبو عرار؛ مسعود غنايم؛ وعن الحركة العربيّة للتغيير أحمد الطيبي).

الحركة الإسلاميّة

بدأت الحركة الإسلاميّة، بصيغتها الحاليّة، مشوارها في مطلع السبعينيّات. لكن جذورها نمت في المجتمع الفلسطينيّ بعد الحرب العالميّة الثانية، وعلى وجه التحديد بعد فرض الانتداب البريطانيّ على فلسطين، عندما تأسّست حركة الإخوان المسلمين في مصر، التي أقامت، منذ نشأتها، فروعًا في فلسطين. ويعتقد بعض الباحثين وعدد من قادة الحركة الإسلاميّة في إسرائيل أنّ العام 1967 يشكّل نقطة بداية للحركات الإسلاميّة في إسرائيل.[13]

منذ إقامة دولة إسرائيل، شهدت الحركة كثيرًا من التقلّبات، كان أبرزها في منتصف الثمانينيّات حين تجسّد النشاط السياسيّ الجماهيريّ للحركة على مستوى الحكم المحلّـيّ، حيث حصدت نتائج لا يُستهان بها في جميع الحملات الانتخابيّة المحلّـيّة التي شاركت فيها، وتمكّنت من الفوز برئاسة ستّ من السلطات المحلّـيّة.[14] وفي منتصف التسعينيّات، قرّر بعض قيادات الحركة خوض انتخابات

13. للتوسّع انظروا: علي، نهاد. 2013. «الحركة الإسلاميّة في إسرائيل – التطوّرات التاريخيّة والأيديولوجيّة». في: روحانا، نديم وأريج صبّاغ-خوري (محرّران) **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**. (قيد النشر)
14. باز، رئوفين. 1989. **الحركة الإسلاميّة في إسرائيل على ضوء انتخابات السلطات المحلّـيّة: استعراض وتحليل**، تل أبيب: مركز ديّان. مقتبَس لدى: علي 2013.

الكنيست الـ 14 عام 1996. وقد أدّى هذا القرار إلى تصدّع تنظيميّ عميق داخل صفوف الحركة نتج عنه شقّين مستقلّين أُطلَق عليهما الإعلامُ الاسمين: «الشقّ الشماليّ» وَ «الشقّ الجنوبيّ»، وذلك بحسب المواقع الجغرافيّة لسكن رؤساء الشقّين. منذ ذلك الحين، ثمّة حركتان إسلاميّتان على أرض الواقع. لكن من المهمّ أن نشير إلى حقيقةٍ مُفادُها أنّ الشقّين ينهلان من المصادر الأيديولوجيّة ذاتها، وأنّ غالبيّة قادتهما تلقّوْا دراستهم في كلّيّات الخليل ونابلس ذاتها.[15] يعزو الساسة والكثير من الباحثين الإسرائيليّين للشقّ الشماليّ نزعة دوغمائيّة (عقائديّة متصلّبة)، ونزعة براغماتيّة للشقّ الجنوبيّ (على ضوء مشاركته في انتخابات الكنيست الإسرائيليّ)، وعلى خلفيّة مواقف رؤساء الشقّين من العلاقات مع دولة إسرائيل (علي، 2006).[16]

شاركت الحركة الإسلاميّة «الشقّ الجنوبيّ» في انتخابات الكنيست الـ 14 من خلال قائمة مشتركة مع الحزب الديمقراطيّ العربيّ، حيث قادت نتائج الانتخابات إلى دخول ممثّلين إسلاميّين من الحركة إلى الكنيست.[17] واستمرّت الحركة بالمشاركة في انتخابات الكنيست من خلال القائمة العربيّة المشتركة منذ العام 2006 حتّى الآن (انتخابات العام 2013)، بل تحوّلت إلى المركّب الأهمّ والأبرز في القائمة الموحّدة التي شملت كذلك -منذ العام 2006- الحركة العربيّة للتغيير.

الحركة العربيّة للتغيير

أقيم هذا الحزب في العام 1996، بعد أن أعلن الدكتور أحمد الطيبي، الذي كان مستشارًا للرئيس الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات، نيّته خوض الانتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة. إلاّ أنّه قرّر قُبَيل انتخابات الكنيست الـ 14 (1996) انسحابه، لعدم تحالفه مع قوى أخرى ولعدم وثوقه من اجتياز نسبة الحسم المطلوبة. وفي انتخابات الكنيست الـ 15 (1999)، تحالفت الحركة العربيّة للتغيير مع «التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ»، وحازا على مقعدين في الكنيست، وقد فُضّ التحالف بعد الانتخابات. وفي انتخابات الكنيست الـ 16 عام 2003، تحالفت «الحركة العربيّة للتغيير» مع الجبهة الديمقراطيّة، وحصل الطيبي على المقعد الثالث، من بين ثلاثة المقاعد التي حاز عليها الائتلاف. ومنذ انتخابات العام 2006، يخوض الحزب الانتخابات ضمن القائمة العربيّة الموحّدة.

15. علي، نهاد. 1998. **الحركة الإسلاميّة في إسرائيل: الأيديولوجيا، والأهداف والمميّزات الخاصّة.** أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حيفا: حيفا.
16. علي، نهاد. 2006. **الأصوليّة الدينيّة كأيديولوجيّة وكممارسة: الحركة الإسلاميّة في إسرائيل من منظور مقارن،** أطروحة لنيل دكتوراه في الفلسفة، جامعة حيفا: حيفا.
17. علي، نهاد. 2013.